أصولها بلغت 2,4 تريليون دولار بنهاية 2019 بارتفاع سنوي 10٪

«كامكو إنفست»: إجراءات البنوك الخليجية ضد «كورونا» تقلل جودة أصولها وتضغط على هوامش ربحيتها

قال تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست ان القطاع المصرفي الخليجي شهد حدثين مهمين خلال الربع الأول من 2020، ما قد يقلل من جودة الأصول على المدى القريب ويضغط على هوامش الربح. أولا، جائحة COVID–19 الذي خفض الائتمان في جميع المجالات مع إغلاق دول بأكملها. هذا ويوجه المنظمون البنوك إلى تنفيذ تدابير مثل إعادة جدولة القروض، وتأجيل أقساط القرض لمدة 6 أشهر وعدم فرض أرباح على تأخيرات سداد بطاقات الائتمان خلال هذه الفترة. من المرجح أن تؤثر هذه التدابير على الربحية وجودة محفظة القروض على المدى القريب. تنعكس بعض هذه المخاوف بشكل كبير على أداء الأسهم المصرفية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار التقرير الى انه من المتوقع أن يؤثر تخفيض أسعار الفائدة بما يصل إلى 150 نقطة أساس خلال الربع الأول من العام 2020 على صافي هوامش الفائدة على المدى القريب. من المحتمل أيضا أن يتأثر الدخل من غير الفوائد بسبب الانخفاض للنشاط التجاري العام في المنطقة. علاوة على ذلك، تعاني قطاعات محددة مثل قطاع العقار في الإمارات من انخفاض الأسعار وزيادة المعروض. وهذا يضغط على جودة الأصول للقروض الممنوحة للمقترضين العقاريين.

وأشار التقرير إلى إن البنوك الخليجية واصلت تعزيز ميزانياتها الإجمالية خلال الربع الرابع من 2019، حيث ارتفع إجمالي أصول البنوك المدرجة في دول التعاون خلال الربع الرابع الأخير من العام الماضي بنسبة 3,1٪ على أساس ربع سنوي وصولا إلى 2,4 تريليون دولار مقابل 2,29 تريليون دولار بنهاية الربع الثالث من 2019.

وبمقارنة تلك الأرقام بأداء العام السابق، نلحظ ارتفاع إجمالي الأصول بنسبة 10٪، ونجحت البنوك الإماراتية في تسجيل أسرع وتيرة نمو للأصول، مسجلة ارتفاعا بنسبة 13,5٪ على أساس سنوي، يتبعها البنوك القطرية التي سجلت نموا سنويا بنسبة 9,3٪.

كما شهدت كل دولة من دول مجلس التعاون زيادة في صافي قروض وودائع العملاء على أساس سنوي وربع سنوي خلال هذا الربع، باستثناء البنوك العمانية التي سجلت انخفاضا هامشيا بنسبة 0,1٪ مقارنة بأداء الربع الثالث من العام 2019. ونتيجة لذلك، تحسنت نسبة القروض إلى الودائع بواقع 20 نقطة أساس لتصل إلى نسبة 80,7٪ خلال الربع الرابع من 2019 مقابل نسبة 80,5٪ في الربع الثالث من العام وفي الربع الرابع من العام 2018.

ويعود الفضل في نمو الأصول بصفة رئيسية خلال هذه الفترة لأداء البنوك الإسلامية التي شهدت نموا في الأصول بوتيرة أسرع نسبيا مسجلة ارتفاعا بنسبة 3,5٪ مقارنة بأداء البنوك التقليدية التي شهدت نمو أصولها بنسبة 2,9٪ على أساس ربع سنوي. أما من حيث النمو على أساس سنوي، فقد سجلت البنوك التقليدية معدل نمو أعلى بلغ نسبة 10,3٪ مقابل 8,6٪ للبنوك الإسلامية.

كما تمكنت البنوك الإماراتية من تعزيز مكانتها الريادية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث حجم الميزانية العمومية للبنوك المدرجة من خلال تسجيل أعلى معدل نمو لإجمالي الأصول على أساس ربع سنوي بنسبة 2,3٪، ليرتفع بذلك أجمالي الأصول إلى 763 مليار دولار. وفي الوقت ذاته، كان معدل نمو أصول البنوك المدرجة في البورصة السعودية هو الأعلى خلال الربع، بنمو بلغت نسبته 3,8٪، وصولا إلى 652 مليار دولار، لتحتل بذلك المركز الثاني على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وجاءت البنوك القطرية في المركز الثالث بتسجيلها نموا قويا بما دفع أصولها لترتفع إلى 446 مليار دولار، بنمو بلغت نسبته 3,5٪ على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من العام 2019.

وكان معدل نمو الأصول المدرة للدخل أقل هامشيا مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع بنسبة 2,9٪ على أساس ربع سنوي ليبلغ 1,97 تريليون دولار أميركي في الربع الرابع من العام 2019 مقابل 1,92 تريليون دولار أميركي في الربع الثالث من العام 2019. وتراجع صافي نمو القروض بمقدار 30 نقطة أساس على أساس ربع سنوي ليصل إلى 3,1٪ في الربع الرابع من العام 2019، حيث بلغ 1,44 تريليون دولار أميركي بنهاية العام مقابل 1,40 تريليون دولار أميركي في نهاية الربع الثالث من العام 2019 و1,31 تريليون دولار أميركي بنهاية العام السابق. من جهة أخرى، ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 3,0٪ على أساس ربع سنوي فيما يعد أبطأ قليلا من معدل نمو الربع السابق. وفي ظل مواجهة الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي لأزمة تفشي فيروس كورونا (COVID–19) والضربة المزدوجة التي تلقتها الاقتصادات الخليجية من جراء تراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ عدة عقود، تزايدت الضغوط وارتفع مستوى التحديات التي تواجهها الدول الخليجية. وسوف تؤثر تلك الأوضاع على جودة القروض وربحية قطاع البنوك الخليجية إلا أن ارتفاع مستويات السيولة المتوافرة وقوة الميزانية العمومية للبنوك الخليجية من شأنه حماية القطاع من التباطؤ الاقتصادي.

12,6 مليار دولار مخصصات البنوك

ذكر تقرير شركة كامكو إنفست أن صافي هامش الفائدة ظل ثابتا إلى حد كبير على صعيد دول مجلس التعاون خلال الربع الرابع من 2019 ما أدى إلى ثبات النسبة عند 3,1٪. هذا، وسجلت السعودية أعلى معدلات صافي هامش الفائدة في دول الخليج بنسبة 3,7٪ نتيجة ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع نسبيا، بالإضافة إلى نشاط الإقراض نتيجة سوق المشاريع النشط في المملكة. وفي الوقت نفسه، انخفض الدخل من غير الفوائد في 4 من أسواق الخليج، وسجلت السعودية والإمارات انخفاضا ثنائي الرقم بنسبة 12,9٪ و11,9٪، على التوالي، في الربع الرابع من العام 2019، بينما سجلت البنوك البحرينية والعمانية نموا بنسبة 27,2٪ و10,4٪، على التوالي. وفيما يتعلق بالمخصصات الفصلية، قام 41 بنكا من أصل 61 بنكا مدرجا في أسواق دول الخليج بتسجيل مخصصات خسائر قروض أعلى خلال الربع الرابع من 2019، ما أدى إلى انخفاض حاد في صافي الأرباح مقارنة بالربع الثالث من العام 2019 والربع الرابع من العام 2018. وبلغ إجمالي المخصصات خلال الربع 4,1 مليارات دولار، وهو من أعلى المعدلات المسجلة على الإطلاق في ربع واحد.

كما تأثرت الأرباح المصرفية بارتفاع نسبة التكلفة إلى الدخل التي زادت بمقدار 50 نقطة أساس لتصل إلى 37,4٪، وهو أعلى مستوى خلال الأرباع الثلاثة الماضية. ونتيجة لذلك، انخفضت الأرباح خلال الربع إلى أدنى مستوى في 11 ربعا لتصل إلى 7,9 مليارات دولار. أما للعام 2019 كاملا، بلغت مخصصات خسائر القروض 12,6 مليار دولار، وهي واحدة من أعلى المعدلات على مر السنين. وأدى ذلك إلى نمو أقل في صافي الأرباح خلال العام بلغ نسبة 3,5٪ ليصل إلى 37,1 مليار دولار في 2019 مقابل 35,9 مليار دولار خلال 2018.

1,44 تريليون دولار القروض الممنوحة من البنوك الخليجية

قال التقرير إن وتيرة نمو صافي القروض واصلت التحسن للشهر الخامس على التوالي مسجلة نموا بنسبة 3,1٪ في الربع الرابع من العام الحالي لتصل إلى 1,44 تريليون دولار. وجاء نمو صافي القروض على نطاق واسع ضمن قطاع البنوك الخليجية، حيث أعلن 15 بنكا فقط من أصل 61 بنكا مدرجا في البورصات الخليجية عن تراجع صافي القروض على أساس ربع سنوي. وسجلت البنوك المدرجة في بورصة قطر أكبر معدل نمو لصافي القروض على أساس ربع سنوي بنسبة 3,5٪، حيث أعلنت 6 من أصل 8 بنوك عن ارتفاع صافي القروض بنهاية الربع الرابع من العام 2019. وأعلن بنك قطر الوطني، أكبر بنك على مستوى المنطقة، عن زيادة بنسبة 4٪ في صافي القروض خلال الربع الرابع، في حين أعلن بنك قطر الدولي الإسلامي، الأصغر حجما، عن تسجيله لأعلى نسبة نمو لصافي القروض على مستوى قطر بنسبة 10٪. تبعتها البنوك السعودية والإماراتية بنمو صافي القروض بنسبة 3,3٪ على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من العام 2019. كما ظل معدل نمو ودائع عملاء البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي إيجابيا بصفة عامة بما نتج عنه تسجيل أسرع وتيرة نمو على مدار العشرة أرباع سنوية الأخيرة بنسبة 3,0٪، حيث بلغت 1,78 تريليون دولار، أقل هامشيا من معدل النمو بنسبة 3,3٪ الذي تم تسجيلها في الربع السابق. وسجلت البنوك السعودية أكبر معدل نمو على أساس ربع سنوي على صعيد ودائع العملاء خلال الربع الرابع من العام 2019، مرتفعة بنسبة 3,9٪، تبعتها قطر بنسبة 3,6٪ والبحرين بنسبة 3,4٪.

«ميد»: 161 مليار دولار حجم المشروعات السياحية في الشرق الأوسط

10,3 مليارات دولار قيمة مشاريع الضيافة والسياحة في الكويت

محمود عيسى

قالت مجلة «ميد» إن المشروعات السياحية والترفيهية في دول مجلس التعاون الخليجي تمثل ضرورة استراتيجية، لكنها تمثل أيضا مدعاة لنفقات كبيرة في العديد من الأسواق الإقليمية. وأضافت انه في مجال الأنشطة الاقتصادية الآخذ في الاتساع، والذي يتأثر بالجهود المبذولة لاحتواء فيروس كورونا، فقد تبين أن السياحة والترفيه يقعان ضمن أحد أكثر القطاعات تأثرا، وهو ما ينعكس بالتالي على سوق المشاريع الإقليمية.

وأشارت الى قيمة مشاريع الضيافة والسياحة والترفيه الجاري تنفيذها أو المخطط لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مينا – تبلغ حوالي 161 مليار دولار، تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على 76٪ منها او حوالي 122,3 مليار دولار، وتبلغ حصة الكويت منها 6,4٪ او ما يوازي 10,3 مليارات دولار فيما تبلغ حصة السعودية والامارات 42,7٪ و14٪ على التوالي، وتبلغ حصة سلطنة عمان 6,2٪ بينما تشترك البحرين وقطر بالنسبة المتبقية وقدرها 6,7٪. وتتوزع النسبة الباقية لدول منطقة مينا وقدرها 24٪ على مصر بنسبة 19,5٪ و4,5٪ لبقية دول المنطقة.

وقالت «ميد بروجكتس» التي تتبع نشاط المشاريع في المنطقة إن ما قيمته 52 مليار دولار من هذه المشاريع في مرحلة التنفيذ، و109 مليارات دولار في مراحل ما قبل التنفيذ. وعلاوة على ذلك هناك مشروعات بقيمة 8,2 مليارات دولار في مرحلة تقديم العطاءات، وأخرى بقيمة 75 مليار دولار في مرحلة التصميم، و26 مليار دولار قيد الدراسة.

ولما كانت نسبة 84٪ من هذه المشاريع قد تعدت مرحلة الدراسة، فإن هذه القطاعات الفرعية الجاري تنفيذها تشير إلى قطاع مشاريع أكثر ديناميكية من العديد من القطاعات الأخرى. كما أن ثمة إنفاقا كبيرا على الضيافة كجزء من مشاريع تطوير اكبر متعددة الاستخدامات قد لا تكون العناصر الترفيهية والسياحية هي محور التركيز فيها، ولكنها لا تزال تشكل احد مكوناتها المهمة.

وبالنسبة للعديد من دول منطقة مينا، فان السياحة إما ان تكون محور الاقتصاد، أو في طليعة خطط تنويع الأسواق المعتمدة على النفط بعيدا عن اقتصاد الهيدروكربونات. ومن المتوقع أن تمول الغالبية العظمى من هذه المشاريع من خلال الإنفاق الرأسمالي الحكومي. واشارت المجلة الى أن فيروس كورونا لا يغير أيا من هذه الحقائق من منظور استراتيجي، ولكن يمكن أن يكون له تأثير على السوق على المدى القصير، سواء بسبب القيود المالية أو إعادة التركيز المؤقت لأولويات الحكومات.

مشاريع ضخمة قيد التنفيذ

وتعتبر السعودية أكبر سوق في المنطقة لهذه المشاريع بقيمة تبلغ 67 مليار دولار من المشاريع النشطة أو المخطط لها يتصدرها مشروع البحر الأحمر السياحي، بميزانية تبلغ 15 مليار دولار ويليه مشروع القدية السياحي بكلفة 5,5 مليارات دولار بالقرب من الرياض، فضلا عن مشروعات الدرعية والعلا وغيرها.

ولا يغيب عن البال مشروع الكويت لتطوير السياحة، وهو من المشاريع الاخرى الكبيرة في المنطقة ويتعلق بتطوير جزيرة بوبيان بقيمة 6 مليارات دولار. وهذا المشروع قيد التصميم، وبينما تمتلك الكويت احتياطيات حكومية كبيرة، إلا أنها كانت تعاني بالفعل عجزا ماليا من الناحية التقنية حتى قبل أن تعمل أسعار النفط المنخفضة على إضعاف موقفها.

وستكون الاعتبارات المتعلقة بتأثير فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط بنسبة 30٪ على الأقل ماثلة في جميع أنحاء منطقة مينا مع تخفيضات الإنفاق الحكومي على قطاعات الضيافة والترفيه والسياحة حيث يتوقع أن تلعب دورا كبيرا.

إعلان

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك الأهلي الكويتي المقرر عقده يوم الثلاثاء الموافق 14 أبريل 2020

عملاً بأحكام المواد الواردة بالباب التاسع - الفصل الثامن بالقانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات بتاريخ 24 يناير 2016، والمواد (47) و(48) و(49) و(50) من النظام الأساسي للبنك الأهلي الكويتي،
يسرّ مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 14 أبريل 2020، وذلك بالدور الثامن بمقر المركز الرئيسي للبنك الكائن بساحة الصفاة، شارع أحمد الجابر، وذلك للنظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال الآتي بيانه:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية
للبنك الأهلي الكويتي المقرر عقده يوم الثلاثاء الموافق 14 أبريل 2020

1 – سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه.
2 – سماع تقرير مراقبي الحسابات عن البيانات المالية للبنك خلال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه.
3 – سماع تقرير مجلس الإدارة عن المخالفات والجزاءات خلال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
4 – اعتماد البيانات المالية للبنك والمصادقة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
5 – الموافقة على وقف الاقتطاع لحساب الاحتياطي الإجباري عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31 لبلوغه 81,010 ألف دك وهو ما يزيد عن نصف رأسمال البنك المصدر والمدفوع بدون علاوة الإصدار وهو 161,917 ألف دك، وذلك بعد تدعيم الاحتياطي الإجباري بمبلغ وقدره 1,512 ألف دك (فقط وقدره مليون وخمسمائة واثني عشر ألف دينارا كويتيا) من أرباح السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
6 – الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 وذلك على الوجه المبين في الجدول الزمني التالي:
أرباح نقدية بنسبة 7% (سبعة في المائة) من القيمة الإسمية للسهم الواحد (أي بواقع سبعة فلوس لكل سهم)، وذلك على المساهمين المقيدين في سجلات مساهمي البنك كما في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الاثنين الموافق 2020/5/4.
ويتم توزيع الأرباح النقدية على المساهمين المستحقين لها وذلك اعتبارا من يوم الأحد الموافق 2020/5/10.
وتفويض مجلس الإدارة في تعديل الجدول الزمني سالف الذكر لتنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح في حالة عدم إتمام إجراءات الشهر قبل تاريخ الاستحقاق بثمانية أيام عمل.
7 – الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في شراء أو بيع أو التصرف فيما لا يجاوز 10% (عشرة في المائة) من أسهم البنك وذلك وفقا للضوابط والشروط التي ينص عليها القانون والقرارات واللوائح وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية في هذا الخصوص، وعلى أن يستمر هذا التفويض ساريا لمدة ثمانية عشر شهرا اعتبارا من تاريخ صدوره.
8 – الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في إصدار سندات بكافة أنواعها بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة داخل و/أو خارج دولة الكويت وفي تحديد مدة تلك السندات وقيمتها الاسمية وسعر الفائدة وموعد الوفاء بها ووسائل تغطية قيمتها وقواعد طرحها واستهلاكها وسائر شروطها وأحكامها ولمجلس الإدارة أن يستعين بمن يراه في تنفيذ كل أو بعض ما ذكر، وذلك كله بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.
9 – الموافقة على الترخيص للبنك بالتعامل مع الشركات التابعة والزميلة والأطراف الأخرى ذات الصلة خلال السنة المالية 2020.
10 – الموافقة على الترخيص للبنك بأن يمنح قروضا وسلفا وأن يقدم كفالات وتسهيلات مصرفية أخرى لعملائه من أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية 2020، وذلك وفقا للنظم والشروط التي يطبقها البنك بالنسبة للغير.
11 – إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
12 – الموافقة على اقتراح مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 بمبلغ 405,000 دك (أربعمائة وخمسة آلاف دينارا كويتيا).
13 – الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مرَاقِبَيْ حسابات البنك للسنة المالية 2020، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهما.

وفي حال عدم توفر النصاب القانوني لصحة انعقاد هذا الاجتماع، سوف يتم عقد اجتماع ثان للجمعية العامة العادية، في ذات المكان وبذات جدول الأعمال، وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 21 أبريل 2020، وعندئذ يكون للجمعية العامة العادية - في اجتماعها الثاني - النظر في تحديد تاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع الواردين في البند رقم (6) من جدول الأعمال. وتعتبر هذه الدعوة سارية على هذا الاجتماع الثاني والذي يعتبر منعقدا بشكل صحيح أيا كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

وتخضع هذه القرارات لموافقة الجهات الرقابية المختصة.

طلال محمد رضا بهبهاني
رئيس مجلس الإدارة

الأهلي ABK

أهلاً أهلي 899 899 1

eahli.com